مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٢٥٩ (الاستئناف ١)

الجمعة، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد جاباكومار	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شين غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفييزو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيدة سيدنيس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والعمليات الدولية لحفظ السلام.

01-21987 (A)
0121987

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

السيد فالديفييزو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أوجه الشكر لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) فيما يتصل بقوات الأمم المتحدة. وأود أن أشكر أيضا الدكتور بيوت على إحاطته المفيدة الشاملة بشأن الكيفية التي تصدت بها مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، متعاونة مع البنك الدولي، لآثار وباء الإيدز المدمرة على الصعيد العالمي.

كما أود أن أعرب من خلال ممثل الولايات المتحدة عن امتناني للسفير ريتشارد هولبروك لما بذله من جهود نشطة لتشجيع مجلس الأمن على تناول هذه المسألة. وبما أن هذه آخر جلسة يقضيها معنا في المجلس، أود أن أرجو له عظيم النجاح في مساعيه المقبلة.

ويرى وفدي من الواضح أن وباء الإيدز المستشري في أنحاء العالم يشكل ظاهرة تتطلب من جميع الدول بذل قصارى جهودها، سواء بشكل انفرادي أو جماعي.

ومن دواعي التشجيع لنا أن الجمعية العامة اتخذت في آخر دورة لها القرار ٥٥/١٣ الذي قررت فيه عقد دورة استثنائية في حزيران/يونيه من هذا العام لمعالجة شتى جوانب هذه المشكلة، بما في ذلك الجوانب المتصلة بسلم وأمن الدول. ونأمل في أن تواصل الجمعية العامة القيام بدور المحفل المناسب لمعالجة هذا الموضوع بغية ضمان حصوله على الاهتمام الذي يستحقه من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن مشكلة الإيدز العالمية تمثل تحديا جسيما للسلطات المعنية بمجالات الصحة العامة، والتنمية الاقتصادية، والأمن القومي في العديد من بلداننا. ومن بين كل ما قيل وكتب حول هذا الموضوع، تتضح لوفد بلادي الجوانب التالية على الأقل.

يمثل الإيدز، بعد أن حصد أرواح ٢٠ مليونا من البشر حتى الآن، أخطر وباء عالمي عرفه العالم منذ ظهور الطاعون الدمّلي في أوروبا قبل ستة قرون. ومن بين المصابين بالمرض البالغ عددهم اليوم ٣٦ مليونا من البشر، يعيش ثلثاهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يوجد منهم ٨ ملايين طفل يتيم.

وتشمل أفضل استراتيجية لمكافحة هذا الوباء وضع برامج وطنية تستهدف منع انتشار المرض. وتخفيف آثاره على ضحاياه، وتيسير الحصول على الأدوية منخفضة التكلفة، بما في ذلك اللقاحات.

ويشكل الإيدز أيضا تهديدا للتنمية الاقتصادية. وتقدر دراسة أجراها البنك الدولي أننا لم نشهد حتى الآن سوى ١٠ في المائة من الظواهر المحتملة لهذا المرض و ١٠ في المائة من عدد الموتى. ولن يتسنى للمصابين بالإيدز في البلدان النامية الحصول على اللقاحات أو الأدوية منخفضة التكلفة قبل انقضاء ١٠ أعوام أخرى، وسيؤثر هذا الوباء أيضا بشكل كبير على المؤشرات المتصلة بالإنتاجية، والدخل الأسري، وتدريب الموارد البشرية.

ونتيجة عن ذلك، فإن هذه الحالة تحتاج إلى قيادة سياسية من جانب الحكومات، وعمل متضافر من جانب المجتمعات المتأثرة، وموقف مسؤول من جانب الشركات الصيدلانية الدولية.

وفيما يتعلق بأثر الإيدز على السلم والأمن، فقد أشار مجلس الأمن بوضوح في القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) الصادر في تموز/يوليه الماضي أنه ما لم يتم كبح جماح هذا الوباء فإنه يمكن أن يهدد استقرار وأمن البلدان، واعتمد المجلس سلسلة من التدابير في نطاق صلاحياته.

فلنتخيل سيناريو لأقصى وأعقد ما يمكن أن ينجم عن آثار الإيدز. لو كانت هناك مدينة عصف بها انتشار هذا المرض وواجهت انهيارا لنظام الصحة العامة فيها، وقررت أن تلتمس المساعدة من السلطات الصحية في بلد مجاور بدلا من الانتظار السلبي لدمارها التدريجي، فإن ذلك سينقل حالة طوارئ إنسانية إلى ذلك البلد المجاور مما يولد مقاومة بين السكان المحليين، وبذلك فإننا نواجه بداية صراع جديد.

ومع ذلك فإننا ندرك أن هذا السيناريو يصور حالة قصوى. إن ما نشهده حاليا هو أن الحروب والصراعات المسلحة هي التي تساعد على انتشار هذا الوباء. فحيثما يحدث تقدم للجيوش، تكتظ المخيمات باللاجئين، وتتعرض النساء للاعتداءات الجنسية، وتزداد احتمالات انتشار المرض.

وفي هذا السياق، نجد أن الدراسات التي أجرتها منظمات غير حكومية قبل عمليات الإبادة الجماعية في رواندا وبعدها تكشف النقاب عن هذه الحالات. فقد زاد متوسط معدلات الإصابة بين اللاجئين أثناء وجودهم في المخيمات ستة أضعاف.

وقد قام مجلس الأمن مرارا وتكرارا، في إطار صلاحياته، بحث البلدان التي تقدم قوات إلى عمليات حفظ السلام على أن تنظم حملات تثقيفية وتقدم المساعدات اللازمة لقواتها الموجودة في الميدان. ويشجعنا ما تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام وما ستواصل القيام به لتعزيز هذه الإجراءات الوقائية.

ووفد بلادي ملتزم بالإجراءات التي بدأها المجلس، وهو يؤيد مواصلة المجلس النظر في جلسات مقبلة في الآثار المحتملة لظاهرة الإيدز على شتى مجالات السلم والأمن الدوليين.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): كما أشار من قبل زميلاي من الاتحاد الأوروبي، السفران غرينستوك ولفيت، فإن السويد ستتكلم بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعلن مسبقا عن تأييد أيرلندا الكامل للبيان الذي ستلقيه الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي. ونود أن ندلي بالنقاط التالية بصفتنا الوطنية.

إننا نرحب بمناقشة اليوم عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونقدر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والسفير ريتشارد هولبروك في المساعدة على إدراج هذه القضية الهامة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونثني على إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وعلى إطار التعاون الذي قدم توا، والذي يمثل متابعة هامة للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

إن التحاليل وبرامج العمل المفصلة التي استمعنا إليها في وقت سابق اليوم من جان - ماري غهينو وبيتر بيوت تعبر بوضوح تام عن الردود الواضحة التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. وأنا أشيد بصراحتهما وبالطابع العملي لمقترحاتهما وكذلك بالتعاون المكثف بوضوح بين إدارتيهما.

ومن شأن التعاون المكثف المتوخى على صعيدي المقر والميدان، والذي يشمل حفظة السلام من العسكريين والمدنيين وكذلك العاملين في المجال الإنساني والسكان المعرضين للخطر، أن يشكل خطوة إضافية هامة في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونرحب بصفة خاصة بالمقترح الداعي إلى توفير تدريب شامل لحفظة السلام قبل وأثناء وبعد اشتراكهم في البعثات التي حددتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام باعتباره عنصرا من العناصر الأساسية في هذا المجال. ونشجع الدول الأعضاء على دعم الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام في هذا الصدد.

وأود أيضا أن أردد النقطة الهامة التي أثارها من قبل جان - ماري غهينو وأن أشدد عليها التي مؤداها أنه ينبغي لنا أن نتحرك بسرعة لتزويد إدارة عمليات حفظ السلام باحتياجاتها الكاملة من الموظفين خلال عملية الاستعراض الشامل التي سنجريها وأن ننظر في الاحتياجات الخاصة بملاك الموظفين فيما يتصل بالمسائل الحاسمة التي غطاها اليوم.

وقد سلم مجلس الأمن بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في مناطق واسعة من العالم. وحيثما يكون هذا التهديد واضحا للغاية، تواجه الحكومات والشعوب المعنية بالفعل تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية الوطنية والإقليمية. وأيرلندا لديها اقتناع راسخ بأنه في عملية بناء السلم والأمن الدوليين ينبغي للمجتمع الدولي أن يسلم بحقيقة أنه لا يمكن أن يكون السلام كاملا أو مضمونا إن لم يكن مرتكزا على عملية تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وتنبثق عن هذا التأكيد تحديات مختلفة عديدة. ومن بين هذه التحديات المكافحة الفعالة لهذا الوباء وعكس اتجاهه.

إن مشكلة هذا الوباء معقدة للغاية. ومن الواضح بجلاء أن نجاح النضال ضد هذا الوباء في البلدان النامية يعتمد على تنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج المشاكل الأساسية المتصلة بالفقر واللامساواة على الصعيد العالمي. وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن ما تراه أيرلندا تحديات كبرى في مكافحة هذا الوباء.

على الصعيد العالمي، يماثل أثر فيروس نقص المناعة البشرية على التنمية الدولية الأثر الذي يحدثه على المناعة البشرية، فهو يضعف تدريجيا نسيج المجتمعات ويزيد من درجة تأثرها بالصراعات والفقر. ولئن كان يوجد الآن التزام حقيقي من جانب العديد من قادة العالم بضرورة مكافحة هذا المرض، فإن الواقع المؤلم هو أن البلدان الأشد تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي أقل البلدان قدرة على التمكن من تعبئة استجابة فعالة ومستمرة.

وما من مسألة تمثل هذا التحدي الهائل لتحقيق أهداف التنمية الدولية إلا مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إننا نعرف أن مستويات التنمية المنخفضة ترتبط بالفقر، والأمية، ونقص الحصول على الخدمات الصحية، وعدم المساواة بين الجنسين، والتروح الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. ونعرف أن هذه هي نفس العوامل التي لا تزال تسهل إلى حد كبير انتشار الفيروس في البلدان الأكثر فقرا. ونعرف أيضا أن وجود معدلات مرتفعة من الفيروس/الإيدز في المجتمعات يؤدي إلى عكس اتجاه التقدم الإنمائي. بإيجاز الفيروس/الإيدز سبب ونتيجة على حد سواء للمستويات المرتفعة من الفقر والتخلف الاقتصادي. والكفاح ضد الفيروس/الإيدز لن ينجح أبدا ما لم يوضع في إطار استجابة شاملة تتناول تناولا فعالا الفقر والعسر العالميين.

وبالرغم من كل الجهود الكبيرة لوقف انتشار الفيروس/الإيدز خلال العقد الماضي، فإن عدد المصابين بالفيروس، وبخاصة في البلدان التي توجد بها معدلات عالية من الفقر وعدم الاستقرار، لا يزال في تزايد. والمجتمع الدولي، وقد قضى عشرين عاما يشهد انتشار هذا الوباء، أكثر إدراكا اليوم لجهود التدخل التي نجحت في احتواء انتشار الفيروس وتلك التي لم تنجح. وأكثر من ذلك، هناك الآن تفهم أكبر كثيرا لأي النهج التي تتبع لتقديم المعونة الإنمائية وجد أنها فعالة، وتلك غير الملائمة أو التي لم تعد صالحة. مع ذلك، هناك رسالة واضحة واحدة تعلمناها. وهي أن مشاكل التنمية المعقدة لا تستعصي على جهود التدخل الأفقية للإصلاح السريع.

هناك شعور حقيقي جدا بأن الفيروس/الإيدز قلب جدول الأعمال الإنمائي. وانتشار الفيروس/الإيدز على الصعيد العالمي أبرز أوجه القصور والفشل في الجهد الإنمائي الدولي حتى الآن. وأيرلندا تعتقد أنه ليست هناك مسألة واحدة تبرر تعزيز التزامنا، بما في ذلك الالتزام المالي من جانب المجتمع المانح، بالتعاون الإنمائي الدولي، بشكل أكثر إلحاحا مما تبرره أزمة الفيروس/الإيدز العالمية.

إن أيرلندا وضعت استراتيجية محددة للفيروس/الإيدز لبرنامجنا الوطني للتعاون الإنمائي. إن الفيروس/الإيدز الآن موضوع جوهري يتخلل كل برامج التنمية التي تدعمها الحكومة الأيرلندية. والتزام حكومتنا بالوفاء بهدف الأمم المتحدة الخاص بإنفاق ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي في المساعدة الإنمائية الدولية بحلول عام ٢٠٠٧ يوفر لنا فرصة لتأييد وتوفير دعم مالي إضافي كبير لمواجهة هذا التحدي العالمي الكبير.

وهناك حاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي للبلدان الأفقر بتوفير الرعاية والدعم للمصابين بفيروس الإيدز. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تضاعف جهودنا، جنبا لجنب مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بالإضافة إلى إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمات الصناعية وغيرها، لمعالجة المسائل المعقدة الخاصة بالوصول إلى الأدوية في البلدان النامية والتغلب على العقبات في هذا الشأن. ومن الضروري أن يتوفر لنا الوضوح بشأن مسائل مثل التسعير، والترخيص الإجباري، والواردات المتوازية، وحقوق والتزامات كل من أصحاب براءات الاختراع والموقعين على الاتفاقات الدولية لحماية براءات الاختراع.

ونحن نأمل أن تتناول كل هذه المسائل في الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المعنية بالفيروس/الإيدز في حزيران/يونيه القادم. ونرحب بالاقتراح بأن تتضمن إحدى مناقشات الطاولات المستديرة المقررة كجزء من الدورة الاستثنائية مناقشة بشأن الفيروس/الإيدز كمسألة أمن. ونتطلع إلى المشاركة في العملية التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية نفسها، التي تأمل أن تكفل التزاما عالميا تاما بمكافحة الوباء.

لقد استمعت إلى إعراب السفير ريتشارد هولبروك عن اقتناعه التام بأن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) ينبغي أن يصبح أحد القرارات الأساسية في تاريخ الأمم المتحدة حتى الآن. وقد ذكر رئيس الوزراء الإثيوبي السيد ميليس في خطابه في الاجتماع المخصص للفيروس/الإيدز الذي نظمه المحفل الإنمائي الأفريقي في أديس أبابا في الشهر الماضي أن ”الكفاح ضد الفيروس/الإيدز كفاح من أجل مستقبل القارة الأفريقية“. ووجودنا هنا اليوم يدل على تأكيد واضح جدا لبيان السيد ميليس، ويعترف أيضا بأن الفيروس/الإيدز أزمة إنمائية كبيرة ليس لأفريقيا فقط ولكن للمجتمع العالمي. ونحن نعترف أيضا بأن الحل الوحيد سيكون حلا عالميا يتضمن التنسيق والتعاون المستدامين منا جميعا.

أخيرا، أشارك المتكلمين الآخرين في وداع زميلنا النيويوركي ورجل العالم، ريتشارد هولبروك. وسأكون ممتنا لو تمكن زملاؤه من نقل هذه الرسالة إليه.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم اجتماع اليوم بشأن المسألة ذات الأهمية بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ولوفد بلدي على وجه الخصوص. وأريد أيضا أن أرحب بوزيرة التنمية الدولية في النرويج، التي تكلمت اليوم. وأود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للإحاطتين الإعلاميتين للسيد جان - ماري غهينو والدكتور بيتر بيوت ولمعلوماتهما بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٨

(٢٠٠٠) وبشأن الخطوات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد العالمي لتناول مشكلة الفيروس/الإيدز.

إننا نعتبر هذا الاجتماع مرحلة استعراض هامة في العمل الجاري في الأمم المتحدة في هذا المجال. لقد مضى عام منذ عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة بشأن مسألة الفيروس/الإيدز. والآن، من الضروري تقييم مقدار ما جرى القيام به وإلى أي حد كانت فعالية عمل هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة في قيامها بالمهام الموكولة إليها.

اليوم لا يمكن للمرء أن ينازع في كون مشكلة الإيدز أصبحت إحدى المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، وكذلك في جداول أعمال العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. لقد أمدنا ممثلا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام بمعلومات مفصلة تتعلق بهذه التطورات والجهود التي يجري بذلها في إطار الوكالات ذات الشأن.

وأريد أن أشارك زملائي في الإعراب عن التقدير للسفير هولبروك، بالتحديد لدوره البارز وجهوده الهائلة في تعزيز الدراسة الفعالة لمسألة الفيروس/الإيدز في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. ومما لا شك فيه أن مسألة الفيروس/الإيدز المدرجة في جدول أعمال المجلس ستظل أحد أهم الإنجازات في تراث السفير هولبروك الدبلوماسي الغني في الأمم المتحدة. ونحن شاكرون له ونتمنى له كل نجاح في مساعيه مستقبلا.

بإيجاز، نحن نعتبر أن العام الماضي كان مثمرا ودلل على تقدم كبير في التصدي لمشكلة الفيروس/الإيدز. وأود، في هذا الصدد، أن أتناول الجانب الهام المتعلق بالتنسيق في إطار الأمم المتحدة. لقد سمعنا في كثير من الأحيان النقد المتعلق بعدم توفر تنسيق فعال بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة - وعلى وجه الخصوص بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبعثات الميدانية والمقر - ونحن لا بد لنا أن نعترف بأن جزءا كبيرا من ذلك النقد كان له ما يبرره. إلا أننا لا نزال نرى أن الحالة في هذا المجال تتحسن.

إن التوقيع الذي جرى اليوم - كما سمعنا توا من الدكتور بيتر بيوت - على اتفاق تعاون إطاري بين الإدارة والبرنامج تطور سار - بطبيعة الحال - نرحب به.

ونأمل أن يتم تنفيذ هذه الوثيقة على النحو الوافي بالغرض بما يعزز التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) ويحسن قدرة حفظة السلام على أن يصبحوا مشاركين وأطرافا فاعلة في التوعية والوقاية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية. ولا يسعني إلا أن أوافق مع القائلين أن على الأمم المتحدة أن تحدد أرفع مستويات السلوك الممكنة لقواتها المنتشرة تحت رايتها، ونرحب بأي جهود إضافية من جانب إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز في أداء هذه المهمة.

في الوقت نفسه، يجدر أن نذكر أن التوعية بالإيدز والوقاية من هذا المرض مهمة لا تقع على عاتق هاتين الهيئتين فقط. فلا بد لجميع قطاعات الأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى التي تتعامل مع هذه المشكلة أن تشارك في العمل أيضا. ووفد بلدي على اقتناع بأن الدور الرئيسي والمسؤولية الأساسية عن تنسيق هذه الجهود بين يدي الجمعية العامة. وأن وفد أوكرانيا لم يدخر وسعا من أجل تعزيز فكرة عقد دورة استثنائية حول مشكلة الإيدز، وهي الدورة التي يتوقع أن تتمخض عن وضع برنامج عمل شامل للعمل المشترك من أجل مكافحة هذا الوباء، بحيث يكون بمثابة المنسق لأي

جهود أخرى تبذل في هذا الاتجاه من جانب كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

أود أيضا أن أثني على العمل الذي قامت به إدارة عمليات حفظ السلام خلال الأشهر الستة الماضية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وبالنظر إلى القيود الكبيرة، بما في ذلك عدم كفاية الموارد والموظفين، فقد تمكنت هذه الإدارة من إنجاز معظم ما كان ينتظر منها واقعيا. ونحن ممتنون لها على ذلك، ونأمل أن يستمر عملها في هذا المجال في التحسن.

إن نجاح مهمتنا ينبغي أن يقاس بالنتائج التي تحققت. ولسوء الحظ، وكما أبلغنا الدكتور بيتر بيوت توا، فإن وباء الإيدز مستمر في الانتشار، رغم كل الجهود المبذولة. فخلال العام المنصرم وحده أصيب زهاء ٥,٣ مليون شخص بفيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم، وتوفي ٣ ملايين منهم بالإيدز - أي أكثر من أي سنة مضت على الإطلاق. وتؤكد هذه الوقائع أن آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ستظل تمثل تحديا خطيرا للبشرية طيلة سنوات عديدة مقبلة. ولن تظهر على الفور نتائج هذا العمل، الذي يتم على نطاق واسع. لذا، كان من الأهمية بمكان أن نعجل بالجهود المتظافرة التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة هذا المرض. وأردد هنا ما قاله عدد من المتكلمين الذين سبقوني في أخذ الكلمة. إننا نريد التزامات حقة لإنجاز ما نهدف إليه، وعندما تصبح هذه الالتزامات حقيقية، سيكون بوسعنا أن نستجيب بصورة مناسبة لهذا الوباء.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، معالي الوزير، على ترؤس هذه الجلسة الهامة اليوم. ونرحب كذلك بوزيرة خارجية النرويج ونشكرها على اشتراكها في المناقشة اليوم.

ونود أن نشكر السيد جان ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والدكتور بيتر بيوت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين صباح هذا اليوم.

وتمثل الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم حول موضوع ”مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والعمليات الدولية لحفظ السلام“ حدثا حسن التوقيت لسببين واضحين، في رأينا. أولا، إن وباء الإيدز ما زال يكبد خسائر فادحة في الأرواح بصورة يومية في جميع أنحاء العالم، مخلفا وراءه فقرا شديدا ويأسا في ملايين الديار. لقد عصفت مأساة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالقارة الأفريقية على نحو أعنف من أي مكان آخر. فقد اندثرت مجتمعات بأكملها؛ كما سقطت الموارد البشرية القيمة الضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، ضحية هذا الوباء، تاركة وراءها شواغر ليس من السهل أن يتم شغلها. ولا يسعني إلا أن أكرر التأكيد على ما ذكر في مناسبات عديدة من قبل - وهو أن الحكومات الأفريقية تحتاج إلى قدر أكبر من المساعدة والدعم الدوليين في كفاحها بلا هوادة ضد وباء الإيدز الفتاك بما لديها من موارد محدودة.

وفي تموز/يوليه من العام المنصرم، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، الذي تم التركيز فيه على أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المجتمعات والدول، وأوصى القرار باتخاذ عدد من التدابير من جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وأيضا على الصعيد الوطني من أجل احتواء هذا الوباء. كما يعالج هذا القرار عامل الخطر على الرجال والنساء المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونثني على كل الجهود المتخذة من قبل إدارة عمليات حفظ السلام من أجل نشر الوعي بين الأفراد

التابعين لها حول خطورة هذه المسألة. غير أنه لا بد من مضاعفة هذه الجهود، وأيضا استكمالها بمبادرات من البلدان المساهمة بقوات كيما تقوم بإعداد قواتها على نحو أفضل من خلال تدريبها وإعلامها بالتدابير الوقائية اللازمة في الميدان.

والأهم من ذلك، يسلم القرار لأول مرة بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر على استقرار الدول والمجتمعات وأمنها. كما أن الأعمال التي اضطلعت بها إدارة عمليات حفظ السلام ووحدة الدعم الطبي، بصورة ترادفية، كانت مشجعة تماما للقيام بدور الميسر في فحص الأفراد المصابين بالفيروس وإسداء المشورة لهم. ومن الواضح أننا نعلم أنه ما زال يتعين عمل الكثير، كما ذكر كل من السيد غهينو والدكتور بيوت اليوم.

والسبب الثاني الذي يدعونا إلى اعتبار الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم المكرسة لمشكلة الإيدز حدثا حسن التوقيت، هو أنها أتاحت لنا الفرصة لأن نعرب عن تقديرنا وشكرنا للسفير ريتشارد هولبروك، في هذا اليوم الذي ينهي فيه فترة عملة بوصفه ممثلا دائما، ليس فقط على مبادرته بوضع مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جدول أعمال مجلس الأمن لأول مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة للمجلس، وإنما أيضا على الزخم الذي أوجده، والذي بسببه التزم كل من الرئيس كلينتون ونائب الرئيس آل جور والكونجرس الأمريكي بتخصيص اعتمادات مالية جديدة للمساعدة في مكافحة هذا الوباء. وفي هذا الصدد، نشير بصفة خاصة إلى الأمر الذي وقعه الرئيس كلينتون في العام الماضي بتشجيع الصناعة الصيدلية في الولايات المتحدة على تخفيض تكلفة الأدوية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تباع في أفريقيا.

وليس ثمة شك في أن السفير هولبروك قدم مساهمة مهمة لزيادة الوعي بهذا المرض خلال عمله في الأمم المتحدة. ونحن نشكره بحرارة متمنيين له النجاح في جهوده المقبلة. وإذ نشكره، أخيرا، لكونه صديقا لأفريقيا ولبلدي طوال مدة عملة ولبيانه شديد الصراحة والوضوح الذي أدلى به في هذه القائمة صباح اليوم، وتناول فيه طائفة من القضايا بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي.

ومن حسن الحظ أنه توجد اليوم عقاقير تساعد على علاج مرض الإيدز، وقد أدى استعمال هذه العقاقير بالفعل إلى انخفاض ملموس في الإصابة بالمرض في الدول الصناعية. وربما لم تؤد المبادرة التي اتخذها الرئيس كلينتون لتخفيض تكاليف العقاقير المستعملة لعلاج مرض الإيدز في أفريقيا إلى انخفاض أسعار العقاقير بما فيه الكفاية بحيث تصبح في متناول الجميع في المستقبل القريب، ولكنها خطوة هامة في هذا الاتجاه.

ويتعين اتخاذ مبادرات مماثلة لتغطية جميع الدول النامية، والأهم من ذلك، لضمان إمكانية حصول جميع ضحايا مرض الإيدز على الأدوية التي تنقذ حياتهم بأسعار مقبولة. ونرى أيضا أن المنظمات المالية الدولية التي تتوفر لديها الموارد عليها أن تفعل ما هو أكثر بكثير بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في المعركة العالمية ضد مرض الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل كندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسعد كندا أن يتناول مجلس الأمن مرة أخرى المشكلة الهامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن ممتنون للدكتور بيوت ووكيل الأمين العام السيد غهينو لما قدماه من إحاطة تتناول الجهود الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

والجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام في التصدي لمأساة الإيدز عملا بالقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نهنئ السيد غهينو وإدارة عمليات حفظ السلام على الجهود التي بذلاها بموارد ظلت محدودة للغاية، بغية تحسين تدريب معتمري الخوذ الزرق سواء بشكل عام أو فيما يتعلق بالوقاية من مرض الإيدز على الأخص. ونود أيضا أن نشجعهم على المضي قدما في مسعاهم.

(تكلم بالانكليزية)

وفي مشاورات العام الماضي بشأن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) التي قادها السفير هولبروك، رحبت كندا بصفة خاصة بإشراك المساهمين بقوات في العملية في بدايتها لأن مرض الإيدز في سياق حفظ السلام أمر يؤثر عليهم مباشرة. وقد أوصينا آنذاك أن تصبح هذه العملية نموذجا لمشاورات يعقدها مجلس الأمن مستقبلا وشددنا على اعتقادنا بأن البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تعطي وزنا خاصا في مسائل مثل مشكلة مرض الإيدز.

ولذا نود أن نقترح ألآن، تمشيا مع المناقشة المفتوحة الهامة بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، التي عقدت في أوائل هذا الأسبوع، أن تجتمع إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عما قريب مع البلدان المساهمة بقوات لتقييم التقدم المحرز في تلبية متطلبات القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

وفي نفس الوقت، علينا أن نتوخى عدم إضفاء طابع شيطاني على حفاظ السلام. وكل جانب من جوانب مشكلة الإيدز يتسم بالأهمية ويتطلب معالجته بعناية، ولكنني أثق أنه ما من أحد هنا يعتقد أن حفاظ السلام هم لب المشكلة ومع ذلك، فالإيدز كما بين السفير هولبروك صباح اليوم بوضوح في ملاحظاته يشكل تحديا أمنيا خطيرا.

وخلال فترة عضويتنا في المجلس التي انتهت قبل عهد قريب، ظلت كندا تقرر أن المجلس عليه أن يوسع تعريفه للأمن بحيث يشمل المخاطر غير التقليدية، وعلى الأخص تلك التي تؤثر على الأمن البشري. وكما قلنا بالذات قبل عام في هذه القاعة، فلا شك أن وباء الإيدز قد بلغ أبعادا تمثل خطرا واضحا على الاستقرار والتنمية.

ونود، مثل غيرنا، أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به السفير ريتشارد هولبروك، الذي أعطى قدرا كبيرا من الالتزام والتصميم والحيوية الإنسانية لهذه المشكلة الشائكة.

ولا توجد منطقة في العالم لم تتأثر بوباء الإيدز، كما لا يمكن لأي منطقة أن تشعر بالرضا عن نفسها. وقد ناقش السيد غهينو وكيل الأمين العام والدكتور بيوت المدير التنفيذي صباح اليوم الإحصاءات التي تتعلق بهذه المشكلة والتي تبعث على الصدمة. وقد حفرت هذه الأرقام في عقول الجميع في هذه القاعة. فهي تعبر عن دمار له عواقب بعيدة المدى مماثلة لعواقب الصراع والحرب؛ والواقع أن هذه العواقب إذا تركت بدون علاج، فإنها يمكن أن تؤدي إلى انهيار الدولة.

إلا إن هناك، لحسن الحظ، بعض النقاط المضيئة فيما يتعلق باستجابة المجتمع الدولي لمشكلة الإيدز. وسنكون مقصرين إذا لم نعترف بالجهود التي بذلتها كثير من البلدان من أجل التصدي لهذه المشكلة من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة، تدمج فيها الوقاية والعلاج والدعم وحقوق الإنسان، وتوجه لجميع قطاعات المجتمع.

ما من بلد بمنأى عن هذه المشكلة. ونحن في كندا ننفذ حاليا استراتيجيتنا الوطنية، ونحن جميع البلدان التي قد لا تكون قد نفذت استراتيجياتها على أن تفعل ذلك. وفي

حين أنه من الواضح أن هناك دورا هاما يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم به للمساعدة في هذه العملية فإنه لا يستطيع أن يحقق النجاح في غياب الجهود الوطنية.

ولكن المجتمع الدولي ليس لديه مسؤولية أساسية في هذا المجال. ولذا زادت كندا إنفاقها على الجهود الدولية في مجال مكافحة الإيدز أربع مرات، بحيث بلغ الاستثمار الإجمالي ٢٧٠ مليون دولار كندي أي ما يساوي ١٧٠ مليون دولار أمريكي، على مدى السنوات الخمس المقبلة. وهذه الزيادة في التمويل تبرز اعترافنا بالحجم الهائل للأزمة، وتصميمنا على القيام بدورنا.

وعلاوة على التمويل الإضافي الذي قدمه المجتمع الدولي، فهناك منعطف في مجال الكفاح ضد مرض الإيدز. فقد أصبح المرض الآن مدرجا في جدول الأعمال السياسي الدولي بشكل ثابت. وتتمثل أول خطوة لحل المشكلة في الاعتراف بأن هناك مشكلة. وبفضل العمل الذي قام به السفير هولبروك، اتخذ مجلس الأمن هذه الخطوة.

ونحن نتطلع إلى النتائج الملموسة التي ستحققها في هذا الصيف الدورة الاستثنائية المعنية بالإيدز التي تعقد في حزيران/يونيه. إن وباء الإيدز يشكل تحديا أساسيا للأمن البشري، ولإنسانيتنا قبل كل شيء. وهو تحد يمكننا أن نواجهه ويجب أن نواجهه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل السويد. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نورستروم (السويد) (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

قبل كل شيء، أود أن اطلب إلى الوفد الأمريكي، نظرا لعدم وجود السفير هولبروك، أن ينقل إليه شكر الاتحاد الأوروبي الحار لإسهامه في وضع مشكلة مرض الإيدز على قمة جدول أعمالنا، فضلا عما أبداه من تفان وما بذله من جهود لإبراز مشكلات أفريقيا وجميع المشكلات التي أولاها اهتمامه. ونتمنى للسفير هولبروك التوفيق في جميع مساعيه في المستقبل.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – أستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين ، البلدين المنتميين إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

يسعد الاتحاد الأوروبي كثيرا أن يشارك في هذه الجلسة اليوم حول موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومتابعة القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ويرحب على وجه الخصوص بجهود الولايات المتحدة، والسفير هولبروك شخصيا.

ولقد شاركنا في نقاش مجلس الأمن الذي أداره نائب رئيس الولايات المتحدة، السيد آل غور، قبل عام. كذلك أيدنا القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، الذي اتخذه المجلس في تموز/يوليه العام الماضي. ويبعث المجلس اليوم مرة أخرى برسالة قوية مفادها أن مشكلة الفيروس أزمة عالمية قد تهدد السلم الدولي والأمن الإنساني إذا لم يتم السيطرة عليها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذه الرسالة بالكامل. ويدرك الاتحاد أيضا تطور وباء الفيروس من كونه أزمة صحية إلى كونه أزمة تنموية شديدة وخطرا أمنيا كامنا.

وتتجاوز محاولة وصف آثار أزمة الوباء طويلة الأجل نطاق بيان مثل هذا الذي ألقيه اليوم. فهذا الوباء يسبب معاناة إنسانية هائلة، خاصة في البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للعلاج والرعاية والدعم. كذلك يزعزع

الوباء هذا مجتمعات بأكملها، وذلك من خلال إلحاقه خسائر عامة وهو ما يهدد التنمية ذاتها.

إن انتشار وباء الفيروس مخيف، إذ يفيد آخر تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة المشترك، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، بأنه في عام ٢٠٠٠ أصيب ٥,٣ مليون شخص بالفيروس. ويصل عدد السكان الذين يعيشون بالفيروس في العالم اليوم ٣٦,١ مليونا. وتزيد هذه الأعداد بنسبة ٥٠ في المائة عن التنبؤات التي قدرتها منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩١. ورغم ذلك، يجب أن نتذكر أنه من الممكن فعل شيء ما لوقف هذا الانتشار. إن هذا الوضع الخطير دعوة ملحة لتنفيذ خطط العمل الخاصة بالفيروس والقائمة بالفعل.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن هناك دائرة مفرغة تشمل هذا الوباء، والفقر، والصراع المسلح. إذ أن تحركات السكان الناتجة عن الصراع تشجع انتشار الوباء، إلا أن هذا الوباء ذاته يتسبب أيضا في أزمات اجتماعية واقتصادية بإمكانها أن تهدد الاستقرار والأمن. ومن الواضح أن لمجلس الأمن دورا في هذا الصدد. إذ أن مكافحة انتشار الوباء مرتبط مباشرة بمنع الصراع المسلح.

ويعالج القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) مسألتي صحة حفظة السلام وخطر انتشار المرض، إلا أنه يتناول أيضا دورهم بوصفهم رعاة ومروجين للسلوك المسؤول. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن حفظة السلام يمكنهم الإسهام في العمل الوقائي. علاوة على ذلك، نرحب بالمناقشات الدائرة في منظومة الأمم المتحدة حول الطرق التي يتسبب فيها الصراع والحالات الإنسانية أحيانا في تزايد خطر انتقال الفيروس إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وكذلك إلى موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وتتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن ضمان توفير التدريب والتعليم الكافيين لحفظة السلام. علاوة على ذلك، يعتبر الاتحاد الأوروبي الاستراتيجيات الوطنية عنصرا حاسما في التعامل مع الوباء، ويشجع على وضع استراتيجيات وطنية طويلة الأجل. وينبغي أن تشمل تلك الاستراتيجيات الوطنية التعليم، والوقاية، والفحوصات والاستشارات الطوعية والسرية. وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء مسألة حتمية. كما ينبغي على الأمم المتحدة أن تدعم إنشاء برامج وطنية لهذا الوباء في أي مكان لا توجد فيه مثل هذه البرامج.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك ويحث جميع هيئات الأمم المتحدة على التعاون الكامل وعلى جميع المستويات مع البرنامج المشترك. يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة برمتها على نطاق عام وبأسلوب شامل.

ويحيي الاتحاد الأوروبي البرنامج الشامل وإدارة عمليات حفظ السلام على جهودهما في مجال وباء الإيدز وحفظ السلام. إن إطار التعاون الذي تم تقديمه إلى المجلس اليوم هو خطوة هامة إلى الأمام وبمثابة نتيجة واضحة عن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). إن التنسيق المكثف في مجال الفيروس الوبائي على مستوى كل من مقر المنظمة وميدان البعثات أمر على جانب كبير من الأهمية في مكافحة الوباء والحد من انتشاره. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في مكافحة هذا الوباء الذي لا يعرف حدودا جغرافية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح النهج المتسع الذي اتخذه البرنامج المشترك وإدارة عمليات حفظ السلام والذي يشمل الموظفين العسكريين والمدنيين في حفظ السلام وكذلك عمال الأنشطة الإنسانية والسكان الضعفاء. كذلك

نرحب بالتعاون في نطاق واسع من المجالات والتركيز على النهج متعدد القطاعات في الإطار المقترح.

ويود الاتحاد الأوروبي الإعراب عن التزامه الثابت بالإعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية حول الوباء وعقدها في شهر حزيران/يونيه المقبل. وسوف تقدم الدورة الاستثنائية فرصة ممتازة للتحدث بصراحة وعمق حول الوباء ومن منظور موسع، خاصة مع ممثلي المجتمع المدني. إننا سعداء بوجود قضايا مدرجة في جدول الأعمال مثل الوقاية والرعاية والعواقب طويلة الأجل للوباء، ووضع الأفراد وكيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقدم في هذا الصدد.

ولقد اقترح أن يخصص أحد اجتماعات المائدة المستديرة التي ستنعقد أثناء الدورة الاستثنائية لمناقشة الوباء بوصفه قضية أمنية. وسوف يقدم نقاشنا الهام اليوم، وكذلك العمل الذي قام به مجلس الأمن في وقت سابق حول هذا الموضوع، إسهاما أساسيا في مداولاتنا في حزيران/يونيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كوستاريكا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أهنئكم سيدي الرئيس وأهنئ سنغافورة من خلالكم على انتخابكم للمجلس وهو الانتخاب الذي تستحقونه تماما. وإننا مقتنعون بأن بلدكم سوف يمثل بإخلاص في هذه الهيئة مصالح أصغر أعضاء المجتمع الدولي.

كذلك أود أن أهنئ ممثلي أيرلندا، وكولومبيا، وموريشيوس، والنرويج على انضمامهم إلى المجلس. لقد جاء دورهم الآن لحمل راية مصالح وإرادة أعضاء المنظمة الآخرين بحيث يجعلون هذه الهيئة عضوا أكثر فعالية، وديمقراطية، وشرعية.

وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، الدكتور بيتر بيوت، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في بداية الجلسة.

لقد أصبح وباء الإيدز كارثة ذات أبعاد هائلة. وكما سمعنا، يعيش اليوم أكثر من ٣٦ مليون شخص بهذا الفيروس، بينما لقي أكثر من ثلاثة ملايين شخص حتفهم بسبب الإيدز في عام ٢٠٠٠. وتشتد الأزمة إلى أقصى حدودها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إذ يحمل أكثر من ٢٥,٣ مليون شخص في أفريقيا هذا الفيروس، وذلك في قارة يقطنها ٧٠ في المائة من البالغين المصابين بالفيروس في العالم و ٨٠ في المائة من الأطفال المصابين. وأفريقيا هي أيضا موطن الأغلبية من الأطفال الذين ييتمهم المرض والأشخاص الأكبر سنا الذين ابتلاهم المرض بالفقر.

وعلى الرغم من أن آثار الإيدز الإنسانية والاجتماعية في أفريقيا لا يمكن إحصاؤها، نجد أن الآثار الاقتصادية، من ناحية أخرى، واضحة بدرجة مفزعة. سوف يخفض الوباء بشكل حاد النمو الاقتصادي السنوي لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن المقدر أن تتجاوز تلك الخسائر ٢٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠.

كذلك لا يمكننا أن ننسى أكثر من مليوني شخص يعانون من هذا الوباء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقارتي كانت أيضا ضحية لآثار الوباء المدمر، على كل من الصعيد الشخصي والاجتماعي.

وتتطلب السيطرة على هذا المرض تدابير حازمة وواضحة. إذ يجب تجنب السلوك المعرض للمخاطر الكبيرة بكل الطرق. وعلى الرغم من أنه في بعض الحالات القصوى يمكن اعتبار تدابير مثل توزيع إبر للزرق تحت الجلد والروافل

على أنها تقلل معدل الخطر، فإن تلك التدابير لا تكفي، فهي تنطوي بالتأكيد على هامش للخطأ، ونجاحها يعتمد على الاستعمال الحذر والمستمر. خفض الخطورة ليس كافيا، إذ يجب إزالتها.

إن وجود استراتيجية طويلة الأجل للوقاية من الإيدز ستشجع حتما على تبني الممارسات المأمونة على نطاق واسع. وعلينا أن نعزز المعايير والقيم الاجتماعية التي تشجع على السلوك المسؤول وعلى رفض تعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الوريد، وكذلك نبذ العلاقات الجنسية العارضة والمحفوفة بالمخاطر.

ووجود استراتيجية شاملة للتصدي لوباء الإيدز يتطلب، فضلا عن ذلك، اعتماد برامج صحية لتوفير المساعدة الطبية والنفسية للمرضى ولمن أصيبوا بالعدوى، وكذلك برامج لتلبية الاحتياجات الأساسية لليتامى المستضعفين وكبار السن، ذلك أن الجانب الإنساني لهذه الأزمة هائل ويتطلب استثمارا سياسيا وماليا موسعا في برامج مخصصة لمساعدة السكان المعوزين. وفي الوقت نفسه، علينا أن نضمن أن تكون أفضل الأدوية متوفرة بسهولة للمرضى في البلدان النامية.

وعند نظر مشكلة الإيدز وعلاقتها بأفراد الأمم المتحدة العاملين في مجال حفظ السلام، نجد أن مجلس الأمن يواجه مشكلة تثير القلق. فهل يكون السبب هو أن بعض موظفي الأمم المتحدة يحملون فيروس نقص المناعة البشرية، ومن خلال سلوكهم يعرضون للخطر صحة المدنيين في الميدان؟ وهذا شيء لا يمكن قبوله. أم أن السبب ربما يرجع إلى أن موظفي الأمم المتحدة معرضون لخطر التقاط الفيروس بانخراطهم في ممارسات محفوفة بالمخاطر مع السكان المدنيين؟ وذلك وضع غير مقبول بنفس القدر. ووفد بلدي على ثقة بأن هذه الأوضاع لن تنشأ.

فسلوك موظفي الأمم المتحدة ينبغي دائما أن يكون فوق الشبهات. ولا يمكننا أن نسمح لموظفي الأمم المتحدة بأن يتورطوا في علاقات عارضة مع السكان المحليين، مما يعرضهم ويعرض المدنيين لخطر العدوى. ونثق بأن البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ستتخذان التدابير التأديبية والصحية اللازمة للحيلولة دون حدوث هذه الحالات.

وبسبب تقسيم السلطات والوظائف الذي أدرجه مؤسسو الأمم المتحدة في الميثاق، فإن اختصاص مجلس الأمن في مجال الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية محدود بشدة. وعلى الجمعية العامة أن تدرس وتنسق على نحو شامل جهودا لمكافحة هذا الوباء. وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقّيم الآثار الاجتماعية والتنموية المترتبة على هذا المرض ويتصدى لها. وهذا هو السبب في أن وفد بلادي يتطلع باهتمام شديد إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالإيدز، والتي ستعقد في حزيران/يونيه من هذا العام. ونثق بأن ذلك الاجتماع سيوفر زخما جديدا للكفاح ضد هذا المرض.

ختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير ريتشارد هولبروك وأتمنى له كل النجاح. وبوسعي أن أؤكد له أننا في هذه القاعة لن ننسى نهجه الابتكاري وشخصيته وأسلوبه المميز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل نيجيريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيغو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يليق بنا، ونحن نودع زميلنا السفير هولبروك، أن نعترف بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي كان ينظر إليه على أنه قضية اجتماعية وصحية، أصبح لأول مرة في ظل قيادته

المتبصرة والمستنيرة ينظر إليه في مجلس الأمن على أنه يمثل مشكلة تتعلق بالأمن الدولي.

ولعلنا نذكر أن مجلس الأمن، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عقد جلسة في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في أفريقيا"، بشأن أثر الإيدز على الأمن، ترأسها نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آل غور. وتلك المناسبة التاريخية التي كانت الأولى من نوعها في مجلس الأمن، اجتذبت طائفة عريضة من أصحاب المصالح المعنيين بوباء نقص المناعة البشرية الذي لم يصبح مشكلة تنموية فحسب، بل أصبح أيضا قضية تتعلق بالأمن الدولي. وأعقبت تلك الجلسة جلسة أخرى عقدت في تموز/يوليه بشأن أثر نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلم والأمن الدوليين. والقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) الذي اتخذه المجلس في تلك الجلسة، استرعى الانتباه إلى الأثر المدمر لوباء نقص المناعة البشرية، وتهديده السلم والأمن، وبصفة خاصة أثره على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبعد عام، نفذت بعض الأنشطة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تجميع صفوف المجتمع الدولي بتطوير خطط واستراتيجيات متماسكة ومتناسقة تستهدف السيطرة على هذا الوباء. والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠١، هي أحد هذه المحافل.

إن وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل أكبر التحديات المباشرة الماثلة أمام الإنسانية والأمن والاستقرار في عالمنا. فاليوم، يمثل هذا الوباء رابع الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الوفاة على مستوى العالم، مع ارتفاع عدد ضحاياه في كل يوم. ويعتقد أن ما مجموعه ٢١,٨ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم ماتوا بسبب الإيدز، منهم ٤,٣ ملايين من الأطفال. ووفقا للأرقام الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، يوجد الآن ٣٦,١ مليون شخص يحملون هذا الفيروس، بينما أصيب ٥,٣ ملايين شخص بعدوى هذا المرض في العام الماضي. ويقدر أن يصل هذا الرقم إلى ٤٠ مليونا قبل نهاية العقد. ومن بين المصابين جنود وموظفون مدنيون شاركوا في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفيما يتجاوز ما يسببه هذا الوباء للبشر من بؤس ومعاناة، يعترف الآن على نطاق واسع بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تطور إلى مشكلة إنمائية. فالحكومات في البلدان النامية التي تصارع مشكلة الديون الخارجية الباقية وقتا طويلا، تضطر إلى تخصيص جزء غير متناسب من مواردها الهزيلة لقطاع الصحة. ولكن المرض يصيب أكثر الفئات العمرية إنتاجا - أي من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة - وهذا يتسبب في خسائر ضخمة في الإنتاج، بل الواقع في تعطيل قطاعات الاقتصاد الحيوية. والتحدي الماثل أمامنا إذن هو أن نعزز قدرات البلدان النامية التي أضيرت بهذا الوباء أكثر من غيرها، عن طريق تزويدها بالموارد الكافية لترجمة كم الإرادة السياسية الموجودة إلى عمل يستهدف استئصال شأفة هذا المرض. وهذا ما يجب أن نفعله على سبيل الاستعجال.

من الأهمية بمكان، عند مناقشة مسألة الأثر الشامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في مختلف مناطق العالم، الاعتراف بأن القارة الأفريقية ما زالت تعاني أكثر آثار هذا المرض تدميرا. فوفقا لأحد تقارير الأمم المتحدة، مات بسبب هذا المرض ما يقرب من ١٦,٤ مليونا من الأفارقة، بينما يوجد ٢٥,٣ مليونا آخرون يعيشون الآن حاملين الفيروس. وهذا الوباء يشكل تهديدا لم يسبق له مثيل لتنمية المنطقة.

وبالتالي فإن التقدم الإنمائي الذي حققه بشق الأنفس معرض لخطر حقيقي بأن يتراجع بفعل الوباء.

وفي نيجيريا وصلت الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى مرحلة متقدمة. وهذا الأسبوع عقدت حلقة عمل توافقية بغرض تطوير استراتيجية لقاح وطنية نيجيرية، حضرها أصحاب مصالح من جميع القطاعات. فنيجيريا هي أول بلد يضم عددا كبيرا من السكان، يتخطى نسبة الـ ٥ في المائة وهي معدل انتشار المرض الذي يعد مؤشرا لبداية انفجار الوباء. وهذا الرقم المخيف جعل على نيجيريا لزاما أن تستكشف كل الوسائل الممكنة للحؤول دون مزيد من انتشار الفيروس. وقد أعلن رئيس بلدي، الزعيم أولوسيغون أوباسانجو، توليه شخصيا قيادة الحملة لمكافحة الإيدز في نيجيريا، وجرى استعراض سياسات لكفالة بيئة مواتية للسيطرة على الإيدز. كما أن الحكومة خصصت أموالا إضافية للبرامج الوطنية المعنية بالإيدز، وتستمر حملات إعلامية مكثفة في جميع أرجاء البلاد. والمنظمات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية نشطة للغاية أيضا في حملة مكافحة الإيدز.

وقد زيد توسيع حدود الجهود السابقة على الصعيد الإقليمي من خلال المبادرة الجريئة المتخذة في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لومي في تموز/يوليه الماضي. وعلى الرغم من الافتقار إلى الموارد، أبدى القادة الأفارقة في تلك القمة التزاما راسخا بمواجهة الوباء. وعلى الصعيد القاري، وضعت برامج لوقف انتشار الإيدز عن طريق الدعاية والتعليم والوقاية. واعتمد القادة الأفارقة إعلان لومي بشأن الإيدز، الذي كان تعبيرا عن التزام أفريقيا، على أرفع مستوى سياسي، بتخليص القارة من هذا المرض. وإننا نؤمن إيمانا قويا بأن هذه المبادرة الأفريقية تستحق دعم المجتمع الدولي لتمكين أفريقيا من معالجة وباء الإيدز بكل مضاعفاته.

إن ضخامة وباء الإيدز كأزمة إنمائية عالمية والدور الهام للجهود الدولية في إيجاد حل هما من بعض الأسباب الداعية إلى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي حدد موعدها بحزيران/يونيه من هذه السنة. ويرحب وفدي بهذه المبادرة العالمية. إذ ستتيح الدورة الاستثنائية، في رأي الوفد النيجيري، محفلا ملائما لتقييم شتى برامج العمل التي شرع العالم في العمل عليها حتى الآن. ونأمل أيضا أن ينتج عنها الالتزام السياسي الملائم على أرفع المستويات وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين.

وفي هذا الصدد، توفر تصريحات قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية، كما وردت في إعلان الألفية، النقطة المرجعية الأساسية. ففي ذلك الإعلان، وطد قادتنا عزمهم على وقف وعكس اتجاه الإيدز وخفض عدد المصابين بالمرض بمعدل النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وهذا يوفر للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة إطارا لتحديد أهدافها النهائية — ومن ثم ضرورة تحديد المجالات ذات الأولوية لتكثيف العمل. وينبغي أن يشمل ذلك مجالات كالوقاية، وتحسين فرص الحصول على العناية والعلاج، وزيادة مستوى تخصيص الموارد الوطنية اللازمة لمعالجة المشكلة بطريقة متكاملة.

وبالنظر إلى الآثار الواضحة لانتشار الإيدز بالنسبة لعمليات حفظ السلام، يرى وفدي أنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تشرع في شن حملة إعلامية واسعة لتوعية أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة بشأن وباء الإيدز قبل نشرهم في الميدان. وهذه التوصية قدمتها عدة مرات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وفي الحقيقة أن وفد الولايات المتحدة هدد علانية، في مجلس الأمن، بأن يمارس حق النقض ضد أي ولاية لعملية من

عمليات المجلس لحفظ السلام لا تنص على هذا البرنامج، ونحن نؤيد ذلك الموقف.

وعلاوة على ذلك، نود أن نقترح أن تقدم المساعدة بشكل مماثل إلى البلدان المساهمة بقوات بمدها بالمواد الإعلامية لتوعية قواتها، وأن تساعد أيضا بالموارد لتتمكن من توفير المرافق الطبية الكافية لجنودها المصابين الذين عملوا بوصفهم أفراد لحفظ السلام مع الأمم المتحدة، بعد إنهاء خدمتهم.

وسيكون موضع تقدير أيضا لو أمكن للأمانة العامة ومجلس الأمن، أثناء التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، أن يوفرا البيانات المتعلقة بانتشار الإيدز في ميدان عمليات معين، قبل نشر القوات. وهذا من شأنه أن ييسر اتخاذ تدابير وقائية من جانب البلدان المساهمة بقوات قبل مغادرة قواتها.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أحيي السيد جان - ماري غهينو والسيد بيتر بيوت على إحاطتيهما المستبصرتين صباح اليوم. ويسعدنا أن نلاحظ بداية التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في جهودهما الرامية إلى احتواء انتشار وباء الإيدز بين أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

إننا، خلال هذه الفترة التي تتميز بمعرفة لم يسبق لها مثيل وبالتطور العام في العلوم الطبية في العالم، مقتنعون بأن المشاكل التي يثيرها هذا المرض يمكن حلها بنجاح. وفي هذا الصدد يجب علينا، أولا، فتح فصل جديد في تاريخ الإنسانية بأن نضع على نحو مشترك حلا ملائما لهذا الوباء المدمر؛ وثانيا، تكثيف التعاون الدولي وتعبئة جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك شركات القطاع الخاص، التي حققت بعض الفتوحات بشأن بعض الأدوية، لتوفير هذه الأدوية بأسعار تساهلية للبلدان النامية.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول إنه لا يمكن أن تكون هناك تحية أفضل في وداع صديقنا السفير ريتشادر هولبروك، الذي من خلال مبادرته قد توسع التعريف الضيق للأمن في مجلس الأمن ليشمل خطر الإيدز على الأمن العالمي. وهو قد أبرز هذا الموضوع إلى المقدمة، وإن كان ذلك في نطاق مشكلة أفريقية. ونحن نعلم اليوم أنها لم تعد مشكلة أفريقية بل مشكلة عالمية، إذ أن أثرها محسوس حتى في الولايات المتحدة، كما هو في سائر أنحاء العالم. ونود أن نشيد بشجاعته وبُعد نظر زملائه في قبول وجهة نظره في ذلك الوقت. وتكريما له، يجب إبقاء هذا الجهد حيا حتى نكسب الحرب ضد الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): أراكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس تنظرون إلي بشيء من الفزع، ولكني سأتكلم متبعا مبدأ الوزن الشعري ذي المقطع الطويل فالقصير: القصير يتلو الطويل ويسعدنا أنكم تأخرتم يوما لترؤس جلسة المجلس هذه. ونحن نستفيد من حضوركم، كما استفدنا من حضور معالي وزيرة التنمية الدولية بالنرويج، السيدة آن كريستين سيدنس.

في القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، شدد المجلس، وهو يأخذ في الاعتبار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، على أن الإيدز، إن لم يكبح جماحه، قد يشكل خطرا على الاستقرار والأمن. وقد حاولنا أن نتابع الاستدلال المنطقي للمجلس، لأن الإيدز ليس، ولم يكن، سببا للصراع؛ وما من بلد دخل في حرب بسبب الإيدز. والقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) ، بالطبع، لم يزعم ذلك، ولكنه

قال إن الوباء يتفاقم أيضا بسبب ظروف العنف وعدم الاستقرار. وليس هناك دليل يسند هذا أيضا.

ففي أفريقيا، المنطقة التي تثير أبلغ القلق، نجد أن البلدان التي ينتشر فيها الإيدز هي، بدون استثناء، ديمقراطيات ذات تاريخ حديث مستقر، وهي إما خالية تماما أو إلى حد كبير من الصراعات.

وتتأثر البلدان المتورطة في صراعات، بما فيها البلدان التي توجد فيها أو من المقرر أن توجد فيها عمليات لحفظ السلام، تأثرا يقل عن ذلك في الواقع بكثير. فمع أن لديها مشاكل مخيفة من جراء الصراع، فليس من بينها ارتفاع نسبة الإصابة بالإيدز. بل هناك في الحقيقة دراسة منشورة وجدت أن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي البلد الذي تعرض مع الأسف لأعنف الاضطرابات خلال العقد الماضي، "ظلت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية نسبيا دون تغير في أوساط مختارة على الرغم من عدم الاستقرار السياسي وسوء الظروف التي شوهدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩١". وحتى لو نُظر إلى هذه النتيجة بشيء من الحذر، لأن البيانات في منطقة من مناطق الصراع قد لا تكون موثوقة أو كاملة، فإنها تدل على عدم وجود أي صلة عضوية بين الصراع وبين الإيدز.

ولا ينبغي أن يدهش المجلس لذلك. فقد أشار في القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) إلى أهمية علم الأوبئة، وتدل الدراسات التي تجري في جميع أنحاء العالم، مؤكدة أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كان أسرع انتشارا في المجتمعات التي تنعم بالسلام والاستقرار، على أنه ينتقل بسرعة عبر الشرايين التجارية الحيوية، من قبيل طرق الشاحنات؛ وعن طريق السياحة، وبخاصة ظاهرة السياحة الجنسية الدنيئة؛ وفي البلدان التي توجد فيها تجمّعات كبيرة من العاملين المغتربين بعيدا عن أسرهم؛ وفي المجتمعات التي تسمح فيها التقاليد للفتاة المراهقة بإقامة علاقات جنسية مع رجال يكبرونها سنا بكثير؛ ومن خلال تعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي. وهذه الأنماط بحكم طبيعتها تكاد تختفي بصفة عامة من الأوضاع المتسمة بالعنف والقلاقل أو لا يمكنها أن تتعايش معها. فكل العاملين في التجارة والسياحة والمغتربين منهم يفرون من الصراعات، التي تفرض كذلك بعض التغيرات قسرا على أنماط السلوك الاجتماعي التقليدية.

وقد أعرب المجلس عما ساوره من القلق بشأن التأثير المدمر الذي يحتمل أن يحدثه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضمناً عن طريق أفراد حفظ السلام، وطلب أن يتلقوا التدريب على المسائل المتصلة بالإيدز. وقد أوصت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بعقد حلقة توجيهية بشأن المسائل المتعلقة بالإيدز قبل نشر الأفراد. بيد أننا نرى من المؤسف أن يلصق بأفراد حفظ السلام أنهم بالضرورة إما عرضة لهذا المرض أو ناقلون له. وقد شاركت الهند في كل عملية من عمليات حفظ السلام تقريبا، وبالتأكيد في كل عملية أنشأتها الأمم المتحدة في أفريقيا. فلم يصل إلى الميدان في أفريقيا ولم يغادره هندي واحد مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد لقي جنودنا حتفهم في أفريقيا وفي غيرها من الأماكن لإصابتهم بأمراض، وآخرها في سيراليون من جراء نوع نشط بشكل خاص من الملاريا المخية، ولكن أحدا لم يمت بالإيدز. وتدابير الوقاية تشكل جزءا من الإعداد والانضباط اللذين يتعين أن تتمتع بهما جميع قوات حفظ السلام الجيدة.

فالتركيز على وعي أفراد حفظ السلام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دون غيره، كما فعل مجلس الأمن في قراراته الأخيرة، ليس فقط بلا مبرر، بل يعطي صورة مضللة للمشاكل التي يواجهها أفراد حفظ السلام ويجب أن يعدوا العدة لمواجهتها. وإذا حظي هؤلاء بالتدريب

والانضباط الواجبين، فسيأتي الوعي بالإيدز تلقائيا. وإذا افتقروا إليهما فمآلهم ومآل العملية إلى الفشل.

لذلك تحيرنا الحجج التي يسوقها المجلس، فلو أراد أن يحدث تأثيرا فعليه أن يتخذ الإجراءات حيث يسعه ذلك. وقد شعر على مدى العام المنصرم بوجود ما يبرر الإسراف في تجاوز ولايته المقررة بحكم الميثاق وذلك بالتحقيق في التجارة الدولية للماس ووضع الشروط لممارستها، بغية القضاء على الاتجار في الماس الدموي، الذي تقل نسبته عن ٤ في المائة من التجارة العالمية ولكنه يساعد على تمويل الصراعات في أفريقيا. وقد تعاونت التجارة الدولية مع المجلس إبداء لحسن نواياها وللمساعدة على التخفيف من المعاناة البشرية.

وتنحصر مشكلة علاج الإيدز في مشكلة تجارية. إذ تتذرع مجموعة صغيرة من الشركات الصيدلانية بأحكام الاتفاق المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لحرمان أعداد هائلة من المرضى الغير القادرين على دفع الأسعار المفروضة، ولا سيما في أفريقيا، من الأدوية بالسعر المناسب. وثمة بدائل عامة أرخص سعرا، ولكن الاتفاق المذكور يستخدم لوقف تصديرها. ولذلك فإن الملايين الذين يفوقون في عددهم بمراحل أعداد القتلى من جراء ماس الصراعات يحكم عليهم بموت أليم من خلال السياسات التي تتبعها شركات الصيدلة هذه.

ويمكن للأعداد الهائلة من الناس الذين ينتظرهم الموت بالإيدز، ما لم يحصلوا على علاج، أن يمثلوا في الواقع مشكلة أمنية للعديد من الحكومات المعنية مباشرة. وفي بعض البلدان الأكثر تضررا، يهلك الشباب ومن هم في أواسط العمر. فتواجه المجتمعات المشكلة الرهيبة المتمثلة في بقاء فئتي المسنين المعدمين واليتامى الذين يكون ذويهم وقد وقعت على أكتاف كل منهما مسؤولية العناية بالأخرى.

ويمكن للمجتمعات التي كانت نموذجا للتنمية السلمية أن تنزلق بسهولة إلى الاضطراب أو الصراع، أو أن تصبح عرضة للخطر من الآخرين، ويخشى في الواقع من أن تتمخض الأزمة المقتربة عن هذا. وعلى هذا النحو نرى ونفهم إشارة السفير هولبروك هذا الصباح إلى توسيع تعريف الأمن الذي نسترشد به في مداولاتنا. فإذا كان الإيدز مشكلة أمنية، فإنها ستنشأ على هذا النحو. ونقدر النقطة التي أعرب عنها الممثل الدائم لفرنسا، السفير لفيت، هذا الصباح بشأن التسعير غير المقبول للمنتجات الصيدلانية المصنوعة في بلاد الشمال ويقصد بها استهلاك الجنوب؛ وهنا يمكن للمجلس أن يمد يد المساعدة.

ويدرك أعضاء المجلس أن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يتضمن حكما خاصا بالاستثناءات الأمنية. إذ تنص المادة ٧٣ في جزء منها على أنه

”لا يجوز تفسير أي من الأحكام الواردة بهذا الاتفاق على أنه:

(ب) يمنع أي عضو من اتخاذ أي إجراء يراه ضروريا لحماية مصالحه الأمنية الأساسية؛

‘١’ يتخذ في زمن الحرب أو غيرها من حالات الطوارئ التي تطرأ على العلاقات الدولية؛ أو

(ج) يمنع العضو من القيام بأي إجراء للوفاء بالتزاماته المفروضة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بغرض صون السلام والأمن الدوليين.“

وأقول للمجلس إنه إذا رأى، كما ذكر، أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل خطرا يتهدد السلام والأمن الدوليين، فإنه ليس من حقه فقط، بل من واجبه، بالنظر إلى مسؤوليته الأولية عن صون السلام والأمن

الدوليين، أن يقضي بوجوب تطبيق المادة ٧٣ من قانون جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أجل توفير أدوية معقولة السعر بصفة عاجلة للمساعدة في علاج هذا الوباء.

وقد أصغيت باهتمام شديد إلى وكيل الأمين العام غهينو، وإلى الدكتور بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وإلى أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما السفير ريتشارد هولبروك. ويؤيد بلدي تأييدا كاملا الحملة العالمية التي تشن على هذه الآفة ويصمم على العمل مع هذه الحملة وعلى الإضافة إليها، إدراكا منه بأهمية وخطورة هذه المهمة. ونؤيد الأمين العام في تشديده على هذه المسألة.

وختاما هل لي، يا سيدي الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أطيب تمنياتي للسفير هولبروك ولأسرته، ولأرجو له كل نجاح وامتياز في مساعيه المقبلة؛ فقد اعتدنا منه تماما هذا النجاح والامتياز. وسيكون من دواعي امتناني أن يتكرم وفد الولايات المتحدة بنقل ما أعربنا عنه من أطيب التمنيات ومن النوايا الحسنة إلى السفير هولبروك. فالقول بأننا سنفتقده في الأمم المتحدة يعجز عن تصوير الحقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرا للشؤون الخارجية في سنغافورة.

أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غهينو والدكتور بيتر بيوت على ملاحظاتهما الزاخرة بالمعلومات. فقد ذكّرانا بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موضوع يتطلب عملا عاجلا من المجتمع الدولي.

وعندما أثير هذا الموضوع أول مرة في مجلس الأمن قبل عام مضى، كان عدد المصابين بفيروس هذا الوباء قد بلغ ٣٣ مليونا من البشر. واليوم، تبين آخر الأرقام التي نشرها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز حدوث زيادة قدرها ٣ ملايين إصابة، وهذا يعني أن مجموع المصابين بهذا الوباء يبلغ الآن ٣٦ مليونا من البشر. إن هذه إحصائيات مفزعة. ولا أعتقد أن من المبالغة وصف هذا الوباء بأنه الموت الأسود في الألفية الجديدة. ومن الواضح أنه على الرغم من أفضل الجهود التي بذلناها فمازال يتعين بذل المزيد من الجهد.

لذلك فإنني أثني على ما أبداه السفير هولبروك من بُعد نظر وما بذله من جهود رائدة في عرض مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مجلس الأمن. إن مجلس الأمن بوضع توقيعه السياسي على هذه القضية وبتشجيعه على اتخاذ تدابير محددة لمعالجة المشكلة من خلال القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) فإنه يوجه رسالة واضحة لا لبس فيها عن التزامه بالحملة ضد هذا الوباء.

وبعد اتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) في تموز/يوليه من العام الماضي، شعر البعض بخيبة أمل لأن أحكام ذلك القرار كانت طوعية في طبيعتها. إلا أنه ينبغي لنا ألا نقلل من الأهمية التاريخية لذلك القرار. لقد كانت تلك هي المرة الأولى التي يسلم فيها مجلس الأمن بأن إحدى القضايا المتصلة بالصحة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي فإننا جئنا هنا اليوم لكي نبني على هذا الإنجاز.

وثمة دليل تجريبي قوي يوحي بوجود صلة بين انتشار الصراعات المسلحة وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالسكان الذين تعصف بهم الحروب وتشردهم هم الأكثر تعرضا للخطر نظرا لأنه لا تتاح لهم إمكانية الحصول على العلاج الطبي الكافي. وفي ظل هذه الظروف بالذات، يمكن أن يكون لحفظة السلام أثر واضح. فبتوفير التدريب السليم في مجال التوعية واتقاء خطر هذا الوباء، يكون بوسع حفظة السلام العمل كعناصر فاعلة

إيجابية تضطلع بدور الدعاة في هذا الخصوص في مناطق الصراعات. وفي هذا الصدد، نرحب بما أعلن عن وجود مذكرة تفاهم بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز لتعزيز التعاون بينهما. كما أننا نشكر هذه الإدارة ونؤيد جهودها لضمان توفير التوجيه والتدريب الفعالين بشأن هذا الوباء لجميع حفظة السلام قبل نشرهم في الميدان.

إن أي وباء عالمي يتطلب حلولا عالمية. وهذا الوباء لا يميز بين العرق أو العقيدة أو الجنسية. ولا يمكن معالجته في معزل عن غيره. والنهج المتعدد القطاعات الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز هو الطريق السليم للمضي قدما. ونشيد بما يبذله هذا البرنامج من جهود دؤوبة وما يقوم به من دور قيادي لا يعرف الكلل بشأن هذه القضية. ومع ذلك فإن المسؤولية عن وضع استراتيجيات فعالة للتصدي للأزمة التي يشكلها هذا الوباء تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ويشير البرنامج وبحق في مقدمة تقريره عن هذا الوباء إلى ما يلي:

> ''ولئن كان الدعم الدولي السياسي والمالي والتقني أمر هام، فإنه ينبغي أن يكون تخفيض معدل انتشار هذا الوباء وتخفيف آثاره خطة تحفزها الجهود الوطنية''.

إن الثمار التي تتحقق من الاستراتيجية الوطنية الفعالة واضحة لنا جميعا. فالنجاحات التي حققتها أوغندا وتايلند مدعمة بالوثائق. وتشمل الدروس الأساسية التي يمكن أن نستخلصها ضرورة وجود التزام سياسي قوي على أعلى المستويات واتخاذ نهج يستند إلى قاعدة عريضة لتنفيذ التدابير الوقائية. ومن الضروري نشر أفضل الممارسات تلك على نطاق واسع في كل بلدان العالم حتى يمكن تحقيق تراجع عالمي النطاق في انتشار هذا الوباء.

ومن حُسن حظ سنغافورة أن معدل انتشار هذا الوباء منخفض فيها. ومع ذلك، فقد أدخلنا ضمن أولوياتنا القصوى الوقاية والعلاج من هذا المرض من خلال برنامج وطني شامل لمكافحة الإيدز. وعلى سبيل المثال، أعد برنامج تثقيفي حول هذا الوباء يتاح لكل طالب وكذلك لكل من يشترك في الخدمة الوطنية في القوات المسلحة أو في الشرطة. وتتخذ تدابير صارمة لحماية الإمدادات الوطنية من الدم. وتتاح للمرضى المصابين بهذا المرض فرصة الحصول على العلاج الطبي المدعوم والمشورة الطبية المنتظمة. كما تعمل الحكومة بشكل وثيق مع جماعات المجتمعات المحلية لزيادة تعزيز التدريب والأنشطة البحثية وزيادة التوعية بأخطار هذا المرض ولمنع التمييز ضد المرضى والعائلات. وعلى الصعيد الدولي، تتعاون سلطاتنا الصحية مع منظمة الصحة العالمية لتزويدها بشكل منتظم بأحدث البيانات عن حالة المرض في سنغافورة.

ولئن كانت الوقاية مسألة حاسمة، فإنها ليست إلا وجها واحدا للعملة. فمن المهم أيضا توفير الرعاية المناسبة والعلاج اللازم للمصابين بهذا الفيروس البالغ عددهم ٣٦ مليونا من البشر. ويجب عدم الفصل بين الحصول على الرعاية الصحية والوقاية. وليس من الصواب حرمان الضحايا في البلدان النامية من نفس مستوى الرعاية الصحية المتاحة للمصابين من بلدان العالم المتقدم النمو. وعندما نأخذ في الاعتبار أن أكثر من ٩٠ في المائة من الذين يعانون من هذا الوباء يعيشون في بلدان العالم النامي، فلا بد من جعل الحصول على الأدوية والعلاج بسهولة أولوية قصوى.

إننا جميعا ندرك ما لهذا الوباء من آثار ضارة على القدرة الاقتصادية لأي بلد. وكما أن هذا الوباء يهدد السلام والاستقرار في البلدان النامية، فإنه يقوّض أيضا تنميتها وإمكاناتها الاقتصادية. وفي حين أن مجلس الأمن يمكنه أن يضطلع بدور حفاز هام في مكافحة هذا الوباء، فإن

الآثار المتعددة الأبعاد للوباء لا يمكن لأحد أن يتصورها إلا كما صورها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. لذلك فإننا نعتبر مناقشة اليوم جزءا لا يتجزأ من نضالنا الأوسع لمكافحة انتشار هذا المرض.

استأنف مهمتي الآن بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد غهينو ليردّ على أي تعليقات أثيرت.

السيد غهينو (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أقول إنني شعرت بقدر هائل من التفاؤل والتشجيع من المناقشة التي جرت اليوم، وأود أن أشكر أعضاء المجلس على بياناتهم الداعمة لإدارة عمليات حفظ السلام ولتعاوننا المعزز مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. إن البيانات التي من قبيل البيان الذي أدلت به وزيرة التنمية الدولية في النرويج توفر قوة دفع هائلة للجهود التي يبذلها كل العاملين في منظومة الأمم المتحدة الذين يريدون الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في الحرب العالمية ضد الإيدز.

وأود أن أقول أيضا – مستعيرا العبارات التي جاءت على لسان السفير هولبروك – إنني لم آخذ أيا من ملاحظاته على محمل شخصي. فعلى عكس ذلك، لقد اعتبرهما تعبيرا عن الأولوية التي يوليها بحق لقضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأرحب بالاقتراحات التي قدمت. إن السفير هولبروك يمكن أن يكون حادّا في انتقاداته. ولكنه كان حادّا أيضا وبشكل فعال في تأييده لحفظ السلام، ولهذا فإنني أود أن أسجل أنه سيحظى بالامتنان الدائم من جميع أفراد حفظ السلام. وسأكون ممتنا لوفد الولايات المتحدة الأمريكية إذا نقل إلى السفير التعبير عن امتناننا له.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.